



جامعة القاهرة
كلية الحقوق
قسم القانون العام

وسائل الرقابة البرلمانية على أعمال السلطة التنفيذية في مصر

رسالة لنيل درجة الدكتوراة في الحقوق

مقدمه من الباحث

عبدہ محمود عبدہ محمد

لجنة المناقشة والحكم :

- (١) الأستاذ الدكتور / محمد محمد بدران
(مشرفاً ورئيساً)
أستاذ القانون العام - كلية الحقوق - جامعة القاهرة
- (٢) الأستاذ الدكتور / رجب محمود طاجن
(عضواً)
أستاذ القانون العام - كلية الحقوق - جامعة القاهرة
- (٣) المستشار الدكتور / محمد الدمرداش
(عضواً)
نائب رئيس مجلس الدولة

إهداء -

أهدي هذا العمل إلى والديّ الحبيبين سبب وجودي ونور حياتي ومبعث اجتهادي

حفظهما الله وأدام بقاءهما .

إلى زوجتي رفيقة دربي .

إلى والديّ العزيزين .

إلى إخوتي وأساتذتي وأصدقائي حبا وتقديراً واعتزازاً .

إلى روح أستاذي المرحوم د. ثروت بدوي - رحمه الله .

شكر ونقد

الشكر لله تعالى الذى هداني إلى هذا الطريق ويسره لي وأعانني على تحمل مشاقه وصعابه .

إلى أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور / محمد محمد بدران - أستاذ القانون العام بكلية الحقوق - جامعة القاهرة على ما قام به من جهد مشكور ومأجور إن شاء الله إذ منحني من وقته الكثير ولم يرض علي بنصح أو توجيه أو إرشاد ومنحني الأمل في إتمام هذا البحث في وقت كنت فيه على وشك فقدان هذا الأمل . سائلاً المولى عز وجل أن يجعل كل ما قدم ويقدم في ميزان حسناته .

إلى السيد الأستاذ الدكتور / رجب محمود طاجن - أستاذ القانون العام بكلية الحقوق - جامعة القاهرة الذى شرف الباحث والبحث بتفضله مشكوراً بالموافقة على الاشتراك في مناقشة هذا البحث فله مني كل الاحترام والتقدير .

إلى السيد المستشار الدكتور / محمد الدمرداش - نائب رئيس مجلس الدولة على تفضله بقبول الاشتراك في مناقشة هذا البحث رغم مشاغله الكثيرة فله مني كل الاحترام والتقدير .

الباحث

المقدمة

أولاً : موضوع الدراسة :

نتناول هذه الدراسة موضوع وسائل الرقابة البرلمانية على أعمال السلطة التنفيذية في مصر ويقتضى ذلك منا توضيح الآتى :

١- طبيعة العلاقة بين البرلمان والسلطة التنفيذية في الدستور

أكد الدستور في مادتيه الخامسة والرابعة على الفصل بين السلطات والتوازن بينها وتلازم المسؤولية مع السلطة ، وأن الشعب هو صاحب السيادة وهو مصدر السلطات .
وعليه فإن البرلمان يعتبر سلطة رقابة سياسية على السلطة التنفيذية يحاسبها ويراقب تصرفاتها وأعمالها وقراراتها ، ويستطيع البرلمان من خلال هذه الرقابة أن يتحقق من مشروعية تصرفات السلطة التنفيذية وأعمالها ومدى استهدافها الصالح العام ، ويكون له مراجعتها وإعادةتها إلى الطريق الصحيح إذا انحرفت ، ومن ناحية ثانية ، فكما أن البرلمان يمارس وظيفة رقابية على الحكومة ، فإنه يخضع في الوقت نفسه لنوع من رقابة السلطة التنفيذية عليه أيضاً ، فإذا كان أعضاء البرلمان يستطيعون استجواب الوزراء ، وسحب الثقة من الحكومة أو رئيس الجمهورية إذا ثبت التقصير ، فإن السلطة التنفيذية قد تلجأ إلى حل البرلمان .

في هذا الإطار ، حدد الدستور سبع وسائل لرقابة مجلس النواب على السلطة التنفيذية ، وهي السؤال (م ١٢٩) والتقدم باستجوابات (م ١٣٠) ، وطلب المناقشة العامة (م ١٣٢) ، وإيداء الرغبات (م ١٣٣) ، وطلب الإحاطة (م ١٣٤) ، وتشكيل لجان تقصي الحقائق (م ١٣٥) ، وتقديم المواطنين مقترحات وشكاوى لمجلس النواب (م ١٣٨) ، وذلك إلى جانب سحب الثقة

الفهرس

رقم الصفحة	الموضوع
١	المقدمة
٧	القسم الأول أدوات إجراءات البرلمان الرقابية
٩	الفصل الأول : السؤال
١١	• المبحث الأول : ماهية السؤال
١٢	○ المطلب الأول : تعريف السؤال
١٦	○ المطلب الثاني : أنواع السؤال
٢٢	○ المطلب الثالث : شروط السؤال
٢٧	○ المطلب الرابع : أهمية السؤال وأهدافه
٣٢	• المبحث الثاني : إجراءات السؤال
٣٢	○ المطلب الأول : الإجراءات السابقة على الإجابة عن السؤال
٣٧	○ المطلب الثاني : الإجراءات الخاصة بجلسة الإجابة عن السؤال
٥٢	• المبحث الثالث : آثار السؤال
٥٤	○ المطلب الأول : النتائج المترتبة على الإجابة عن السؤال
٦٠	○ المطلب الثاني : تقييم السؤال كوسيلة للرقابة البرلمانية
٦٥	الفصل الثاني : الاستجواب
٦٧	• المبحث الأول : ماهية الاستجواب
٦٧	○ المطلب الأول : تعريف الاستجواب
٦٨	○ المطلب الثاني : شروط تقديم الاستجواب
٧٧	• المبحث الثاني : إجراءات مناقشة الاستجواب
٧٨	○ المطلب الأول : الإجراءات السابقة على جلسة مناقشة الاستجواب
٨٦	○ المطلب الثاني : الإجراءات الخاصة بجلسة مناقشة الاستجواب

١٠٦	• المبحث الثالث : نتائج الاستجواب
١٠٧	○ المطلب الأول : انتهاء مناقشة الاستجواب دون إثارة المسؤولية الوزارية
١٠٩	○ المطلب الثانى : سحب الثقة كأهم آثار الاستجواب
١١٤	الفصل الثالث : طلبات المناقشة العامة
١١٥	• المبحث الأول : الأطر الأساسية لطرح موضوع عام للمناقشة
١١٨	• المبحث الثانى : شروط طرح موضوع عام للمناقشة
١٢٥	الفصل الرابع : الاقتراح برغبة
١٢٧	• المبحث الأول : النظام الإجرائى للاقتراح برغبة
١٣١	• المبحث الثانى : مدى التزام الحكومة بتنفيذ الاقتراح برغبة
١٣٤	الفصل الخامس : طلبات الإحاطة
١٣٦	• المبحث الأول : ماهية طلبات الإحاطة
١٣٨	• المبحث الثانى : الشروط الواجب توافرها فى طلبات الإحاطة
١٤٠	• المبحث الثالث : لا مصير لطلبات الإحاطة
١٤٥	الفصل السادس : التحقيق البرلمانى
١٤٦	• المبحث الأول : ماهية التحقيق البرلمانى
١٤٦	○ المطلب الأول : تعريف التحقيق البرلمانى
١٤٨	○ المطلب الثانى : أنواع التحقيقات البرلمانىة
١٥٠	○ المطلب الثالث : التحقيق البرلمانى فى الدساتير المصرية
١٥٣	• المبحث الثانى : تشكيل لجان التحقيق وإجراءات ونطاق عملها
١٥٣	○ المطلب الأول : تشكيل لجان التحقيق
١٦١	○ المطلب الثانى : إجراءات عمل لجان التحقيق ونطاقها وسلطاتها
١٧٦	• المبحث الثالث : نتائج التحقيق البرلمانى
١٧٧	○ المطلب الأول : مناقشة تقارير لجان تقصى الحقائق
١٨٤	○ المطلب الثانى : الآثار المترتبة على تقارير لجان التحقيق
١٨٩	الفصل السابع : المقترحات والشكاوى
١٩٠	• المبحث الأول : تقديم المقترحات والشكاوى
١٩٣	• المبحث الثانى : إجراءات فحص الاقتراحات والشكاوى وتقاريرها
١٩٥	الفصل الثامن : لجان الاستطلاع والمواجهة
١٩٦	• المبحث الأول : أهداف الاستطلاع والمواجهة
١٩٧	• المبحث الثانى : تشكيل لجان الاستطلاع والمواجهة
١٩٩	• المبحث الثالث : اجتماعات لجان الاستطلاع والمواجهة

٢٠١	• المبحث الرابع : تقارير لجان الاستطلاع والمواجهة
رقم الصفحة	الموضوع
٢٠٦	القسم الثاني : معوقات الرقابة البرلمانية
٢٠٩	الفصل الأول : تكوين المجلس النيابي وأثره على الأداء الرقابي للبرلمان
٢٠٩	○ المبحث الأول : أثر الجمع بين الوكالة أو العضوية البرلمانية والوظائف العامة على الأداء الرقابي للبرلمان
٢١٧	○ المبحث الثاني : اختصاص رئيس الجمهورية بتعيين عدد معين من الأعضاء في البرلمان
٢٢١	الفصل الثاني : نظام عمل المجلس النيابي وأثره على ممارسته لاختصاصه الرقابي
٢٢١	• المبحث الأول : القواعد المنظمة لانعقاد المجلس النيابي ودورها في إضعاف الأداء الرقابي للبرلمان
٢٢١	○ المطلب الأول : ضيق مدة ادوار انعقاد البرلمان وأثره على ممارسة البرلمان لدوره الرقابي
٢٢٣	○ المطلب الثاني : إعداد جدول الأعمال وتأثيره على الأداء الرقابي للبرلمان
٢٢٦	• المبحث الثاني : القيادة السياسية للبرلمان وأثرها على الأداء الرقابي للبرلمان
٢٢٧	○ المطلب الأول : قصور تنظيم اختيار رئاسة المجلس وأثره على الأداء الرقابي للبرلمان
٢٣١	○ المطلب الثاني : حاجة بعض اختصاصات رئيس المجلس للمراجعة
٢٣٤	• المبحث الثالث : ضعف دور الأمانة العامة كجهاز فني معاون للبرلمان وأثره على أدائه الرقابي
٢٣٧	الفصل الثالث : النظام الحزبي وأثره على الأداء الرقابي للبرلمان
٢٣٧	• المبحث الأول : تقييد حرية تكوين الأحزاب في مصر وأثره على أداء البرلمان الرقابي
٢٤٩	• المبحث الثاني : زيادة الالتزام الحزبي وأثره على الأداء الرقابي للبرلمان
٢٥٠	○ المطلب الأول : مجال الالتزام الحزبي في العمل البرلماني
٢٥٢	○ المطلب الثاني : تأثير زيادة الإلتزام على الاداء الرقابي للبرلمان
٢٥٩	الفصل الرابع : العلاقة بين السلطة التنفيذية والبرلمان وأثر ذلك على أداء البرلمان الرقابي
٢٥٩	• المبحث الأول : أثر نظام الحكم على العلاقة بين البرلمان والسلطة التنفيذية
٢٦٥	• المبحث الثاني : هيمنة السلطة التنفيذية على البرلمان وأصر ذلك على الوظيفة الرقابية للبرلمان
٢٦٥	○ المطلب الأول : أسباب هيمنة السلطة التنفيذية على عمل البرلمان
٢٦٩	○ المطلب الثاني : مظاهر هيمنة السلطة التنفيذية على عمل البرلمان

الموضوع	رقم الصفحة
الفصل الخامس : نظام الانتخابات السائد وانعكاساته على الأداء الرقابي للبرلمان	٢٧٤
الفصل السادس : صعوبة الرقابة على بعض الأعمال	٢٨١
• المبحث الأول : صعوبة الرقابة على أعمال حالة الضرورة	٢٨٢
• المبحث الثاني : صعوبة الرقابة على الأعمال العسكرية	٢٨٣
• المبحث الثالث : صعوبة الرقابة على أعمال الشئون الخارجية	٢٨٥
الخاتمة	٢٨٦
المستخلص	٢٩٨
المراجع	٢٩٩
الفهرس	٣٠٨

مستخلص الرسالة

تتاولت هذه الدراسة موضوع وسائل الرقابة البرلمانية على أعمال السلطة التنفيذية في

مصر .

وقد قسمت هذه الدراسة إلى قسمين تتاولت في الأول منها أدوات وإجراءات البرلمان الرقابية الواردة في الدساتير المصرية المتعاقبة ، وفي القسم الثاني تتاولت المعوقات التي تمنع هذه الأدوات من أداء دورها الرقابي على أكمل وجه ، واختتمت هذه الدراسة بعرض لأهم النتائج والتوصيات .